مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل الدور السياسي للمرأة في العراق "منظمة تمكين المرأة إنموذجاً"

د.هدى هادي محمود

مدرس/ كلية الحقوق/ جامعة الموصل

huda1608@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢١/٨/٢٨ **القبول: ٢٠٢١/١١/٢١**

مستخلص البحث

تتحدد فكرة البحث في التعرف على واقع المجتمع المدني في العراق وتحديد أولوية مؤسسات المجتمع المدني النسوية في تفعيل الدور السياسي للمرأة العراقية، ويهدف الى بيان أهمية مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العراقية والمعوقات التي تواجهها في مشاركة المرأة العراقية سياسياً. وتكمن أهمية البحث في بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التوعية السياسية للمرأة تمكّن لها القدرة على عملية صنع القرار السياسي بحرية. قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث؛ الأول، مؤسسات المجتمع المدني في العراق، والثاني المجتمع المدني ومعوقات الدور السياسي للمرأة العراقية: الواقع والمعوقات، اما المبحث الثالث فخصص لدراسة تقييم "منظمة تمكين المرأة " انموذجاً. وتوصلت الدراسة ان المجتمع المدني ذات الأطر النسوية يبذل جهودا من اجل التمكين السياسي للمرأة في صنع القرار السياسي وإن كانت في بدايتها، مما يتطلب من مؤسساته بذل المزيد من الجهد الذي يساعد على تمكين المرأة.

الكلمات الإفتتاحية: المجتمع المدني؛ المشاركة السياسية للمرأة العراقية؛ منظمة تمكينن المرأة.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Civil Society Institutions and Women's Political Role Activating in Iraq " Women Empowerment Organization as a Case Study"

Dr. Huda Hadi Mahmood
College of Law / University of Mosul
huda1608@gmail.com

Received: 28/8/2021 Accepted: 21/11/2021

Abstract

The idea of the research is to identify the reality of civil society in Iraq and determine the priority of women's civil society institutions in activating the political role of Iraqi women. It aims to demonstrate the importance of civil society institutions in activating the political participation of Iraqi women and the obstacles they face in political participation. The importance of research is to explain the role of civil society institutions in the process of political awareness for women which enables them to freely make the political decision-making process. The study is divided into three sections; the first one included the civil society institutions in Iraq, the second, covered civil society and the obstacles to the political role of Iraqi women: reality and obstacles. The third topic was devoted to the study of evaluating the "Women Empowerment Organization" as a case study. The study concluded that civil society with feminist frameworks is making efforts for the political empowerment of women in making the political decision even if it is in its beginning which requires making more effort that helps empower women by its institutions.

Keywords: Civil society; Iraqi women's political participation; Women Empowerment Organization

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة:

لم تكن ولادة مؤسسات المجتمع المدني العراقي ولادة طبيعية وسهلة على الرغم من أن تاريخ نشأة هذه المنظمات يعود لبدايات القرن العشرين؛ فقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام ٢٠٠٣م تأسيس المئات من مؤسسات المجتمع المدني في عموم العراق مع عدم فعالية بعضها، ولا يخفى على احد الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية التي عملت في العراق بعد التغيير من تقديم يد العون والمساعدة لإعداد كبيرة من المؤسسات تمثلت بالتدريب وإعداد كوادر للمنظمات في دورات داخل وخارج البلد وتمويل البرامج والأنشطة التي ساهمت بشكل ملحوظ في بناء هذه المنظمات.

لذا لعب المجتمع المدني دور مهم وبارز للمرأة، اذ أنه يعد " الباب الخلفي" لعملية الاصلاح السياسي عندما تسد الطرق في وجه المرأة للوصول الى العملية السياسية الرسمية، على الرغم من التحديات والصعوبات والمخاطر التي تواجها المرأة العراقية لممارسة نشاطها السياسي والاجتماعي بشكل طبيعي لتقاطعها احياناً مع بعض القيم والعادات والتقاليد المتوارثة في المجتمع امام تقديم اعمالها وخدماتها في مجال المرأة. ومن هنا جذب ملف المرأة وقضاياها اهتمام تنظيمات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات النسائية بصفة خاصة، تنفيذاً لالتزامات العراق الدولية المتعلقة بتمكين المرأة من مجمل حقوقها الإنسانية والسياسية، وهذا ما انعكس على مضمون الخطاب الرسمي لمعظم هذه التنظيمات، وتوجهاتها التي أضحت تشجع انخراط المرأة في صفوفها، كما حاولت تبني الإجراءات الرامية الى تعزيز حضورها ضمن هياكلها الداخلية الى جانب تنظيم حملات وطنية لإدخال تعديلات جوهرية على المنظومة التشريعية العراقية بهدف تجسيد التمكين السياسي للمرأة واقعياً، بوصفها همزة وصل بين السلطة السياسية والمواطنين في ظل الثقافة التشاركية الجديدة من اجل إقرار مجتمع ديمقراطي قائم على احترام الحقوق الإنسانية للمرأة، ومبادئ المساواة بين الجنسين.

واستطاعت مؤسسات المجتمع المدني وخلال فترة زمنية قصيرة من لعب أدورا مهمة وأساسية شملت تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الحرب واعمال العنف وتوفير الدعم القانوني للفئات المهمشة والمستضعفة ونشر وترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي وثقافة حقوق الإنسان والمساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة ومكافحة الفساد ومراقبة الانتخابات البرلمانية ومجالس المحافظات.

وعلى الرغم من هذه الأدوار المهمة فقد واجهت العديد من مؤسسات المجتمع المدني العراقي الكثير من المشاكل والتحديات والمصاعب نتيجة عدك استقرار الوضع السياسي والأمني في البلاد، وانحسار مصادر التمويل النزيه الذي يشكل عصب الحياة لهذه المنظمات، والفساد المالي الذي نخر مصداقية بعضها، إذ لم تسهم جهودها في تجسيد التمكين السياسي للمرأة واقعياً، لأنها اصطدمت بطبيعة النظام السياسي العراقي الذي سارع الى احتوائها وسلب منها استقلاليتها، فأضحت معظمها تنظيمات مناسباتية تابعة تستخدمها الأحزاب والنظام السياسي لكسب الجبهة الاجتماعية، وبالتالي فالمكتسبات القانونية التي تتمتع بها المرأة في العراق خلال العقود الماضية لم يفرزها لا نضج المجتمع المدني، ولا نضج النظام السياسي، بل فرضتها الالتزامات الدولية .

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها في تسليط الضوء على أهمية مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالشأن النسوي، والدور التي تأخذه على عاتقها كشريك في عملية التوعية للمرأة والمجتمع، من خلال خلق التفاعل بين جميع الأطراف أي بين المرأة والمجتمع المدني والدولة، ضمن النشاطات والفعاليات التي تعمل على رفع مستوى وعيها الثقافي والسياسي والاجتماعي حول الكثير من القضايا، وخلق مساحة سياسية مستقلة ذاتياً تمكّن لها القدرة على عملية صنع القرار السياسي بحرية .

إشكالية الدراسة: إن تجربة العمل المدني ومؤسساته في العراق لم تلبِ طموحات المرأة واحتياجاتها ولم ترسم لها اتجاهاً سياسياً واضحاً، إذ ما تزال ضعيفة وصعبة التحديد بسبب حداثة التجربة الديمقراطية وطبيعة الحالة العراقية السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة، ما يقودنا الى طرح التساؤلات الاتية :

١- ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟
٢- ما هي أهم التحديات التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة العراقية؟
٣- ما أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة العراقية، منظمة تمكين المرأة انموذجاً؟

فرضية الدراسة: ومن اجل مناقشة فرضية البحث، وتوضيحاً لذلك فإن الدراسة تفترض ما يأتي:

١- كلما أتسمت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني بالاستقلالية والوعي الاجتماعي والحقوقي كلما توصلنا الى مجتمع مدني فعّال ونشط يؤدي دوره في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

٢- ساهمت مؤسسات المجتمع المدني ذات الأطر النسائية في العراق نسبياً في زيادة الوعي النسوي السياسي.

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي- التحليلي من خلال وصف واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق، وكذلك أهمية المشاركة السياسية للمرأة العراقية، وربط وتحليل العلاقة بينهما، والتعرف واقع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في اتاحة الفرصة للمرأة العراقية امامها للمشاركة السياسية واكتساب الأدوار والمكانة القيادية ليس فقط التطوعية، وانما الرسمية، لأنه على الرغم من اتاحة القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا ان المرأة العراقية لاتزال لم تستفد منها على قدر توفرها، مما يؤكد على فكرة التمكين ضمن "منظمة تمكين المرأة أنموذجا" في المساعدة للحصول على تلك الفرص.

هيكلية البحث: قسمت الدراسة الى ثلاثة مباحث: تناول الأول مؤسسات المجتمع المدني في العراق، من خلال تسليط الضوء على مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، أهمية المشاركة السياسية للمرأة، في حين تصدى الثاني الى المجتمع المدني ومعوقات الدور السياسي للمرأة العراقية: الواقع والمعوقات، اما المبحث الثالث فخصص لدراسة تقييم "منظمة تمكين المرأة " انموذجاً.

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين، ويرجع ذلك الى الاختلافات العلمية والفكرية فيما بينهم بالشكل الذي أدى الى بروز إشكالية في الإدراك المفاهيمي. وقد حضي باهتمام المؤسسات الدولية والعالمية مع ظهور الدولة الحديثة وما صاحبها من مفاهيم جديدة كالديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الرشيد وغيرها. ويمكن تعريفه بأنه "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً التي تملأ المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي التسامح وغيرها من المثل الإنسانية الراقية" (مفتي، ٢٠١٤، ٥)، وطبقاً للإعلان العالمي لحقوق الانسان "فإن من حق كل شخص أن يؤسس مع الآخرين منظمة أو جمعية أو حزباً للتعبير عن أفكارهم بشرط أن تستخدم هذه المنظمات والجمعيات أو الأحزاب الوسائل السلمية لتحقيق أهدافها" (العزاوي، ٢٠١٢).

كما يشير المجتمع المدني الى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، ذات الطبيعة المدنية التي تميز الدولة عن المجتمع، والذي يدور حول مصالح، وأهداف، وقيم مشتركة ومتبادلة من الناحية النظرية، وهو يعني مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الارثية، التي تشكل الروابط الاجتماعية بين الفرد والدولة. ومن مسؤولياته تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية تعمل على تمكين الافراد من المشاركة في الحقل العام وتخلق بينهم آليات تضامنية، وتتميز مؤسساته بالمرونة والدينامية والتعددية والعمل التطوعي والمبادرات الخاصة للأفراد والجماعات إضافة الى الاستقلالية (شعبان، ٢٠١٢، ٤).

إن التوجه الى قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير يتطلب فضلا عن العوامل المعنوية المتمثلة بالنيات الصادقة يتطلب توافر شروط مادية، أهمها (حسين، ٢٠١٢، ١٠):

١-وجود نظام سياسي مؤمن بالمشاركة الجماهيرية وبمبادئ الديمقراطية.

٢-وجود دستور ضامن للمشاركة وحام لها

٣- وجود مؤسسات مؤهلة لتنظيم المشاركة الجماهيرية وتجسيدها بحيث تغدو هذه المؤسسات أقرب ما تكون إلى مدارس لتدريب الشعب على ممارسة الديمقراطية والحوار الهادئ وتقبل الرأي الأخر مهما كان مختلفاً.

لذا فإن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بالاستقلالية التامة عن السلطة السياسية وإنهاء الوصاية عليها من قبل الحكومة، وعدم السعي الى الوصول الى السلطة من خلال إيصال صوت المواطنين الى السلطة السياسية، وصناع القرار السياسي والضغط عليهم في اتجاه رسم السياسات العامة الملائمة، والعين الساهرة على الحكومة في الكشف عيوبها ومساوئها والدعوة الى معالجتها وإصلاح المجتمع عن طريق نقدها للحكومة بأسلوب علمي ديمقراطي بنّاء، ويرتبط ذلك بمدى تمتعه بالاستقلال الذاتي في ظل نظام حكم ديمقراطي (حسن، ٢٠٠٥، ٧).

وكلما قويت مؤسسات المجتمع المدني وتنامت، قلت قدرة الدولة على ممارسة التسلط ضد المواطنين، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها بدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، بحيث لا يتعاملون مع الدولة كإفراد عزل، بل كمواطنين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات أكبر توفر لهم قدراً من الحماية (شقير، ٢٠٠٤، ٢٤)، كما أنه من غير الممكن إن يساهم المجتمع المدني بدور فعال في العملية السياسية لمجرد وجود هياكل وبنى تنظيمية تستقل عن الدولة والنظام السياسي، إذ لا قيمة لهذه الهياكل ما لم تكن معززة بثقافة سياسية مواكبة تشدد

على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين إفراداً كانوا أم جماعات واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، لكي تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها لابد من الانفتاح وفسح المجال أمام النقد والمطالبة بحقوق المواطن، لأن دور هذه المؤسسات يكمن في خلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات الحكومية والتجمعات المدنية (حسين، ٢٠١٢، ٢١).

إن شرعنة عمل مؤسسات المجتمع المدني هو حق طبيعي ومدني وسياسي وهو ضرورة بنيوية مؤسسية في البناء الديمقراطي وضرورة عملية لوجود جهة فاعلة ومؤثرة يحميها القانون للدفاع عن الحريات والحقوق والصالح العام، فهي ضرورة ملحة بوصفها تنظيماً لآليات معاصرة في التعاطي مع الحكم والحرية، التي يقوم على أساس استقلال السلطة في الحكم وحرية مكوناتها في التشريع والقانون والتنفيذ، مثلما يقوم على استقلال المؤسسات الاجتماعية والثقافية والحقوق المادية والمعنوية للفئات والأفراد في إطار علاقات إنسانية يكفلها قانون ودستور وجهاز رقابي وإعلامي واخلاقي بعيداً عن أية هيمنة أو تأويلات وذلك بسبب طبيعة مرجعيات الحكم التقليدية وطابعها السلطوي (صديق، ٢٠٠٢، ٢٥).

من هذا المنطلق فإن المجتمع المدني ، يشمل الجماعات المهنية والجماعات الاجتماعية، والجماعات الثقافية، والجماعات الاقتصادية، هذا ويشترك كلا من القطاعين العام والخاص في ملكية القطاع المدني ويدير من خلال مجموعة من المؤسسات غير الربحية المختلفة تعرف بمؤسسات المجتمع المدني، ومن امثلة مؤسسات المجتمع المدني: الجمعيات الخيرية، الجمعيات العلمية، والجمعيات المهنية وغيرها (رية، ٢٠١٧، ٥).

ومن هنا يمكن القول بان مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بالدولة بعلاقة عكسية قوامها المحافظة على ذاتيتها واستقلاليتها، اي كلما قويت مؤسسات المجتمع

المدني وازدادت فاعليتها وتواترت نشاطاتها ضعفت قدرة الدولة على التعسف ازاء حقوق المواطنين وحرياتهم، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها ازداد تعسف سلطة الدولة ازاء المواطنين، وتضخم دور القوة في العلاقة بين المواطنين والدولة وعلى حساب حقوقهم وحرياتهم، ومن هذا المنطلق تعمد الانظمة السلطوية الى قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدني والحيلولة دون قيامها او وضعها تحت هيمنتها وسيطرتها والاستيلاء على دورها ووظيفتها والحلول محلها .

المطلب الثاني: أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية

ترتبط عملية المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الانفتاح على العالم والديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي والسلوك الإنساني، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة جديدة على المجتمعات مثل السلم والتسامح، وهذا من شأنه أن يفسح المجال للاختلاف في وجهات النظر، والتنوع الحزبي، واحترام الرأي الآخر المعارضة، وحرية الاعتقاد والتفكير وحرية الرأي لأفراح وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، وهذا يعطي عن المجتمع انطباعاً "ايجابياً" إذ يسمح لأفراده بالمشاركة السياسية والتعبير عن أرائهم وعن إرادتهم السياسية، وتسود فيه مساحة من الحرية السياسية التي تقوم على مقومات رئيسة متداخلة، منها الاعتراف بالإنسان بوصفه عضواً فعالاً فيه على قدم المساواة مع غيره من أبناء المجتمع، وإتاحة الفرصة أمامه لتكون إرادته مسموعة في كل ما يجري في المجتمع، فلا يجوز تهميشه ولا تجاهل وجوده، لأن ذلك يشكل مصادرة فعلية لحقه في الحرية السياسية، وانتقاصاً من حقوق عضويته الثابتة (سناقرة، ٢٠١٦، ١١).

لذا فإن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ليست بالمسألة التقنية التي تتعلق بالتدابير لا بل هي مسألة ثقافية متجذرة في المجتمع، لذلك معالجتها والتصدي لها

تتطلب تضافر الجهود وحشد الطاقات والامكانيات وتنظيم الحملات التي تستخدم أدوات متنوعة، من بينها التعمق في الحوار الثقافي والتصدي للنظرة النمطية وللبراهين الغيبية التي تستخدمها القوى التقليدية لإعادة انتاج هيمنتها على المجتمع (شقير، ٢٠٠٤، ١٧)، كما إن هذا التحدي يتطلب التعاون مع الاطراف المعنية كافة واطلاق الحوار مع مختلف المكونات بما في ذلك الاحزاب السياسية والحركات العمالية والنقابية والمهن الحرة لاسيما تلك التي تشارك في السلطة بفروعها الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية (زياد عبد الصمد، ٢٠١٨).

ولا شك أن الكوتا على مستوى الأحزاب ترفع من مشاركة المرأة في البرلمان، وعليه فأنه يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب، فالكوتا هي فتره مرحلية ومؤقتة لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية، فقد تضمنت المادة (٧) من اتفاقية سيداو" إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة "، وبنوداً تفصيلية أخرى تطالب فيها الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للدولة، وبوجه خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في (عدلي، ٢٠١٧، ٢٨):

١- التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة، وأهلية الانتخابُ لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام.

٢- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفى شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.

٣- المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية للدولة.

من جانب آخر، فإن تفعيل المشاركة السياسية للمرأة تلزمه مشاركة مجتمعية شاملة لا جزئية، وتلك هي نقطة البداية في المقاربة لهذا الموضوع، ولكي نفهم على

نحو جيد مفهوم المشاركة السياسية لابد أيضاً أن نشير إلى أن الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة من خلال عدة مقاربات: مقاربة النوع الاجتماعي وإشكاليته الأساسية هي أن النساء هن الضحية الأولى للفقر والبطالة والأمية وضعف المشاركة السياسية على وجه العموم، وبالتالي لابد من تجاوز وتقليل الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة، ومن خلال تعزيز دورها على مستوى الأسرة، كما أن أغلب قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية لا تعزز من وضعية المرأة أو تجعل لها دوراً في صنع القرار داخل الأسرة، ومن ثم، ينسحب الأمر على مساهمتها في الحياة العامة، حيث يكون حضورها أقل وتابعاً للرجل؛ فثمة علاقة ارتباط قائمة بين قوانين الأحوال الشخصية ومشاركة المرأة السياسية ،وهناك مقاربة التنمية التي تركز على ضرورة مشاركة المرأة مع الرجل في المنظومة التنموية. هذه المقاربة ترى أن الهدف الأساسي للتنمية هو الاقتصاد، ومن ثم فإنها تنظر إلى المشاركة السياسية للمرأة والرجل على حد سواء (هدى خطيب شلق، ٢٠١٧).

يتبين لنا مما سبق أن الفجوة ال تزال كبيرة بين الإجراءات والتدابير المنصوصُ عليها في هذه الاتفاقيات، وبين ما طبق من تشريعات وسياسات عامة من ناحية أخرى. فما اتخذته الدول من خطوات فعلية في هذا المجال.

خلاصة القول، إن المشاركة السياسية للمرأة دليل على وعي المجتمع لذاتهُ وحضارتهُ فالمشاركة السياسية هي ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة سياسية وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فان مسالة المشاركة السياسية للمرأة تصبح من قضاياه الأساسية.

المبحث الثاني

المجتمع المدني ومعوقات الدور السياسي للمرأة في العراق: الواقع والمعوقات

تلعب مؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، والجمعيات النسائية بصفة خاصة دوراً محورياً في عملية تمكين المرأة في كل المجالات وخاصة المجال السياسي، من خلال تبنيها لقضايا التمكين تأكيداً لمبدأ الدفاع عن الحقوق الإنسانية للمرأة، والدفاع على كافة المستويات عن تمكين المرأة من التأثير على القرارات، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يتحدد ذلك بمدى تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتحقيق التطور الديمقراطي وإن العلاقة بينهما علاقة جدلية وتفاعلية، فمن المستحيل أن تتطور المرأة وتتحرر وتصبح شريكاً كاملاً في المجتمع، إلا إذا سمح لها لتأخذ دورها في عملية التطور في هذا المجتمع وهي بدورها تتأثر في تطورها بدرجة تحرر المرأة وتفاعلها مع حركة المجتمع (الكواري، د.ت).

ومن اجل قيام مجتمع يسعى الى التطور الحقيقي للمرأة على الصعد والمستويات كافة لابد له قبل كل شيء ان يوجد مجتمعٌ مدني سليم ومعافى من عوامل القصور والتخلف الاجتماعي والفكري والثقافي ويمكن لها وجوداً وحضوراً في الواقع المجتمعي العام (عباس، ٢٠١٦، ١٨).

المطلب الأول: واقع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣

حظيت مسالة تفعيل عمل مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في العراق ضمن أطار العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م بأهمية بالغة كأحد الاستحقاقات الدستورية، ومثلت أحد المعايير الحقيقية لتطور البناء الديمقراطي في البلاد سواء كان ذلك على مستوى الدولة أو المجتمع (عمران، ٢٠١٢، ١٧١).

فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، كانت البلاد قد مرت بمرحله حرجه من تاريخه الحديث، واتسمت المرحلة بإشكاليات غاية في التنوع والتعقيد لاسيما

ما يتعلق منها بإشكاليات التحول صوب بناء المجتمع المدني، فقد حصل العراق على حريته بقوى ليس قواه الذاتية إن صح التعبير وهي نتيجة مأساويه بالنسبة للوعي الذاتي الوطني، وعليه كان لابد بالتفكير بأهمية مؤسسات المجتمع المدني التي تستطيع المساهمة في إعادة بناء الشخصية العراقية في المجالات المختلفة وتحقيق الوحدة الوطنية (العطية، ٢٠٠٤، ١).

وكان الحاكم المدني (بول بريمر) قد أصدر أمراً في ٢٠٠٣/١١/٢٥، من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣ م، بتأسيس (مكتب مساعد المنظمات غير الحكومية) في عام ٢٠٠٤م في وزارة التخطيط واصبح هذا المكتب فيما بعد الجهة الحكومية المخولة على تسجيل المنظمات غير الحكومية العاملة في العراق، وأنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني التي تظهر خارج اطار الرقابة المباشرة للدولة ليشهد العراق لاحقاً توافد الكثير من المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية كالوكالة الأمريكية للتنمية USAID، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية، والمنظمات في دول الاتحاد الأوربي، والمنظمات العربية والأسيوية، ناهيك عن منظمة الأمم المتحدة وتشكيلاتها التي بدأت تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية في العراق بعد ان كانت قبل الاحتلال تتعامل مع مؤسسات الدولة فقط، وتم تشكيل هذه المؤسسات كخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ودعوة الشعب العراقي للتحرر والمطالبة بحقوقه المنتهكة ضمن أشكال متعددة من مؤسسات المجتمع المدني وامتازت بسرعة التكوين والتشكيل ونموها المطرد حتى بلغت أعداداً كبيرة. ومع ذلك فإن دورها لم يكن يوازي عددها وما قدمته مجرد شعارات بسبب تشتتها وضعف حيويتها التي تؤهلها للحركة والفاعلية والقدرة على التأثير في شرائح المجتمع المختلفة، فضلاً عن عدم توصلها الى اتفاق وطني يؤهلها الى التنسيق في تحقيق أهدافها المجتمعية (قدوري، ٢٠٠٨، ١٧).

ونُقل في عام ٢٠٠٥م (مكتب مساعد المنظمات غير الحكومية) من وزارة التخطيط الى وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، وبالنظر الى أن هذه الوزارة لم

تمتلك موازنة مالية خاصة بها كونها وزارة من دون حقيبة وزارية فقد ارتبطت مالياً وادارياً بالأمانة العامة لمجلس الوزراء وتحت اشراف وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني، واستمر الحال حتى عام ٢٠٠٨م. وقد كفل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م، حق تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فقد نصت المادة (٤٥) اولاً على "تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون"، وبذلك اكتسبت مؤسسات المجتمع المدني وضعاً دستورياً(إيريش وآخرون، ٢٠٠٧، ٧).

وتم إصدار القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، الذي يعد من القوانين المتقدمة لتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في المنطقة العربية، لكنه جاء خاليا من مواد تمنح الصلاحية للمجتمع المدني نفسه في تنظيم آليات عمله على اساس مجلس اعلى لتنظيم عمل المنظمات على سبيل المثال، وتكون مهمته أسناد اعضاءه وتطويرهم في مجالات التدريب والإدارة والتنظيم والكفاءة والقدرة المالية الأمر الذي جعل العلاقة مع مؤسسة الدولة علاقة خضوع وليس علاقة شراكة كما جرت العادة في النظم الديموقراطية الملتزمة بمبادئ الحكم الرشيد .

وقد هدف هذا القانون إلى ما يأتي (الأمانة العامة لمجلس الوزراء (أ.ع.م.و)، د.ت):

أولاً:- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها وفق القانون.

ثانياً:- تعزيز حرية المواطنين في تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام اليها.

ثالثاً:- أيجاد آلية مركزية لتنظيم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية والأجنبية.

ومن إيجابيات قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠م، ان الحل الإداري غير مسموح فيه وعلى الدائرة المعنية ان تتوجه للقضاء لحل أي منظمة

مخالفة للقانون، ولكن من جهة أخرى، تستخدم الدائرة أوامر تصدر من اعلى الجهات الحكومية لتقييد التعامل مع المنظمات (الشريفي، ٢٠١٩، ٥-٦).

وفي حقيقة الامر، ليس هناك من تقدم يذكر من ناحية حق أنشاء مؤسسات المجتمع المدني وممارسة عملها في القانون والممارسة الحقيقية عدا الزيادة المضطردة في تسجيل المنظمات في اطارها الطبيعي إذ وصل عدد المنظمات المسجلة الى (٤٧٠٠). وعلى الرغم من هذا العدد وبعد مرور احد عشر عاما من إقرار قانون المنظمات غير الحكومية ومن انطلاق العمل المدني ما زال العراق يعتمد مبدأ الاجازة المسبقة، ومع ان القانون يعد بشكل عام ملماً بأغلب المعايير الدولية، إلا ان عملية التسجيل تبقى تكتنفها صعوبات جمة. ومع ان الدستور العراقي قد أشار في مادته ٤٥ أولاً كما سبق الذكر، ضمان حق تشكيل وتأسيس المنظمات وحرية عملها فضلاً عن قيام الدولة العراقية برعاية هذا الاطار من العمل، الا ان الدولة تخلفت عن جميع التزاماتها ماعدا تسجيل تلك المنظمات ((أ.ع.م.و)، د.ت).

وهنا شهدت الدولة العراقية مرحلة جديدة تتسم بالتأسيس لمسارات سياسية جديدة اضحى فيها صوت الحرية والديموقراطية طاغيا على غيره سواء كانت تلك المسارات في ميادين الدولة ام المجتمع وذلك في مواجهة عقود من استمرار التوجهات الشمولية، فالبناء الديموقراطي في العراق يحتاج الى ترسيخ مقوماته عن طريق بناء الوعي داخل الدولة والمجتمع لكونها قوة دافعة تبرز تأصيلها في السلوك والفكر والمرجعية الثقافية والحضارية بصورة عامة، بمعنى ان البناء الديموقراطي يحتاج الى تأسيس داخل الوعي الجمعي والفردي، والى تأسيس أساليب وطرق التنشئة داخل المنظومة الثقافية السائدة ومؤسسات الأعلام والتعليم والتثقيف حتى يمكنها ان تتحول الى قناعة راسخة وبعد ذلك تترجم الى سلوك سياسي مستمر(الشريفي، ٢٠١٩، ٩).

كما أن تحول اهتمام المنظمات الدولية إلى هيئات للمجتمع المدني بعد أن أبدت تحفظات من التعامل مع الحكومات والأحزاب السياسية تفادياً للتدخل في الشؤون الداخلية، سمح لمؤسسات المجتمع المدني بالدفع قدماً بقضية المرأة سواء

بالخدمات المباشرة التي تقدمها للنساء او بالمساهمة في الضغط على الحكومات من خلال الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ذات الصلة (حسون، د.ت).

أضف الى ذلك، أن مؤسسات المجتمع المدني في العراق، على الرغم من الضعف المؤسسي العام الذي تتسم به غالباً، إلا ان البعض منها نسبياً استطاعت ان تلعب دوراً أفضل من السابق ونشاطاً أوسع، لاسيما بعد فترة احتلال داعش لعدد من المحافظات، بدءاً بمساعدة النازحين داخلياً، وبناء حركة تضامنية خارج نطاق الدولة، في مرحلة لاحقة، انبثقت عنها مجموعات شبابية قسم منها شكّل منظمات وقسم منها أستمر بالعمل التطوعي عبر فرق تطوعية خدمية عبر حملات الإغاثة ودعم النازحين (منظمة حمورابي لحقوق الإنسان(م.ح.ح.إ)، د.ت). من جانب اخر عمدت الأحزاب العراقية المتنفذة في الدولة، الى تشكيل منظمات تابعة لها، وكثيراً ما لعبت هذه المنظمات دوراً بارزاً في تشويه منظمات المجتمع المدني، فبقى على عاتق المواطن ان يفرز بين المنظمات المستقلة والمنظمات التابعة للأحزاب. كما عمد بعض السياسيين والأشخاص النافذين إلى تأسيس منظمات تابعة لهم، فهي توفر من جهة فرصة لدعم مالي لمشاريعهم وحضوراً اجتماعياً ودولياً، ومن جهة أخرى توفر دعماً جماهيراً لهم (الشريفي، ٢٠١٩، ١١).

وهكذا يمكن القول ان منظمات المجتمع المدني لاسيما تلك التي تهتم بأنشطة حقوقية أو بقضايا المرأة عانت من تشويه سمعة عن طريق تسريب مصادرهم واعمالهم في حالات معينة، وفي مناسبات متعددة تعرضت الناشطات الى تشويه السمعة الممنهج بهدف الابتزاز او التسقيط او التشهير.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في مشاركة المرأة العراقية سياسياً

إن المجتمع العراقي –عموماً – مجتمع مسكون بالماضي وان بنيته الذهنية تتصف بتركيزها على الماضي والحاضر مع انسداد آفاق المستقبل ، وهنا تعجز عن

إدراك العلاقة الجدلية بين الزمان والمكان ، بين التاريخي والبنائي المتحول ، إذ يغيب أسلوب الحوار والتسامح الذي تتداخل فيه محددات الوعي والثقافة وهذه تشكل جميعها قيودا على تطور الديمقراطية وبناء المجتمع المدني (فؤاد الصلاحي، د.ت، ٥).

أن غياب الديمقراطية هو مؤشر على غياب منظمات المجتمع المدني، وهي عوامل لها علاقة باختيار طريقة الحياة في المستقبل، وبناء النسق الديمقراطي القائم على مبدأ تكافؤ الفرص والاعتراف بالرأي الآخر ورفض سياسة التهميش لأي فئة، وهذا بالتأكيد ينعكس على عمل منظمات المجتمع المدني وبلورة نظمها بالشكل الذي لا يحقق أهدافها في ازالة رواسب الثقافة الشمولية خلال العقود التي مضت، والعمل على ثقافة الحوار التي ما تزال مجهولة، وقبول النقد الذي يمثل حالة صعبة لدى الآخرين، وترسيخ مفاهيم دولة القانون والمؤسسات، وكل ذلك مرتبط بمستقبل المجتمع المدني للمرأة (بطرس، د.ت).

لذا يعد وجود مؤسسات المجتمع المدني ضرورة بنيوية مؤسسة في البناء الديمقراطي، تجعل من الصعب الحديث عن أولوية احدها عن الأخر، فليس هناك ممارسة للديمقراطية بدون ادنى حد من القدرة على الانتظام حول أفكار ومصالح وغايات محددة (التميمي، ٢٠٠٩، ٨٥). ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها ابرز أدوات قنوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية (أي تعميم نمط جديد من الثقافة السياسية)، ولما كان من غير الممكن إقامة بنية سياسية حديثة (مؤسسية وقانونية) خارج الإطار الثقافي السائد مجتمعيا فهنا لابد من خلق ثقافة سياسية حديثة تتوافق وتتلازم مع تلك البنية السياسية الحديثة (فؤاد الصلاحي، د.ت، ٢)؛ فكثير من مؤسسات المجتمع المدني تطالب بحقوق المرأة العراقية في المساواة والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية، لكن وجود تعارض في الخطاب الفكري النسوي، بل السياسي الأمر الذي أثر على فاعلية وتأثير الحركة النسائية في العراق بسبب طبيعة العلاقات التصارعية بين التنظيمات النسائية ذات

التوجه العلماني والأخرى ذات التوجه الإسلامي، الأمر الذي لا يمكن ان نقول ان هناك تكاتفاً حقيقياً بين مؤسسات المجتمع المدني حول القضايا والتصدعات الرئيسة التي يعانيها واقع المرأة العراقية (مثنى، ٢٠٠٨، ١٧٨).

أن كثرة مؤسسات المجتمع المدني وتعارض منطلقاتها وتعددها المحلي والقطاعي يعكس اختلاف منطلقاتها واختياراتها مما يؤدي الى تبعثر الجهود من الانبراء للدفاع عن حقوق المرأة فاحتكار المسؤولية في الحركات وتنظيمات المجتمع المدني من قبل نساء معينات، كما أن تبعية النساء في الغالب الى أزواجهن او اقربائهن في اختيار مؤسسات المجتمع أدى الى فقر ابتكار صيغ المطالب الكفيلة بالتأثير في المجتمع وفي الحكومات (حسون، د.ت، ١٢،١٧).

وعلى الرغم من حداثة تجربة العمل المدني ومؤسساته بالنسبة إلى العراقيين إلا أن عدداً كبيراً منهم انخرط في هذه المؤسسات، وبرز الكم الكبير والعديد من المؤسسات الفاعلة التي تحاول أن ترسم لها اتجاهاً واضحاً، ومنها جمعيات حقوق الإنسان بأجمعها لاسيما (الإغاثة والمساعدات الإنسانية) و(المرأة والطفولة وحقوق الإنسان) (مهنا، ٢٠٠٠، ٦). كما ان هناك العديد من المؤسسات الحقيقية الفاعلة وأخرى معنية باختصاصات محدودة ولها واجبات صغيرة، وأنشأت الحكومة عام ٢٠٠٨ دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة وهي التي يُنقل إليها مسؤولية صرف الرواتب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ولكنها تشكو من نقص التمويل اللازم للقيام بخدماتها خارج العاصمة وتفتقد السلطة اللازمة للإصلاح والقضاء على الفساد في قطاعات الوزارة المسؤولة عن التعامل مع كل ما يتعلق بالأرامل (وكالة الأنباء العراقية (و.ا.ع)، ٢٠٠٦).

وفي اطار المساهمة الفاعلة لمنظمات المجتمع المدني في دعم المرأة العراقية ولضمان توثيق نشاطات المجتمع المدني بهذا المجال واعداد قاعدة بتلك النشاطات تضمن تنفيذ بعض الأنشطة تم انشاء **دائرة تمكين المرأة العراقية** في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والتي تهدف بالدرجة الأساس دعم المرأة وركزت على تطبيق أهداف

خطة التمكين السياسي للمرأة، الى جانب ضرورة زيادة الفهم المجتمعي والمدني للتنوع الاجتماعي ودور المرأة في المشاركة السياسية، فضلاً عن أهمية دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف الانتخابي الموجه الى النساء (ناخبات ومرشحات) على المشاركة.

إلا أنه وبالرغم ما تقدمه هذه الدائرة تبقى بعيدة التوجه العام والمعايير السلوكية في علاقاتها مع السلطة السياسية التي تتطور مع تطور العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ونعني ان الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات بخصوص الظواهر السياسية بشتى مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. ولما كانت الثقافة السياسية لمجتمع جزءً من ثقافته العامة، امتدت تأثيرات طبيعة الثقافة السياسية بصفة عامة على المشاركة السياسية للمرأة عن طريق استبعاد النساء عن أي نشاط يمكن ان يحمل مدلولاً فاعلاً، أو حتى أي تأثير في صنع القرارات التي من الممكن أن تركز على تشكيل الوعي جذرياً حيال المسائل المتعلقة بالمرأة. وما يزال مجتمعنا خاضعاً لنظام تتسم علاقاته بالتسلطية والمحسوبية في مؤسساته كافة، كما ينسحب ذلك على أية مؤسسة أو منظمة أو جمعية تُعنى بقضايا المرأة كونها ليست سوى شكلاً من اشكال النظام القائم، والتي غالباً ما تتسم بالطابع الخيري الطوعي. وفي اعتقادنا أن المرأة العراقية منذ عصور قريبة، لعبت دوراً كبيراً في تكريس هذه النمطية والمنظومة الفكرية السائدة وتوريثها، فكانت حاضنة للأفكار والمفاهيم التسلطية نفسها، فهي اما حاملة لها وناقلة لها بشكل امين، دون محاولة لمراجعتها او الوقوف عندها، او حاملة لها في الية تفكيرها ونمط سلوكها.

فقد طالبت المنظمات النسوية عبر عقد الندوات والاجتماعات في رفع مشاركة المرأة في كل مواضع صنع القرار في أجهزة الدولة ومؤسساتها، إذ باتت المرأة اليوم تشكل اكثر من نصف المجتمع، في ظل الخسائر الكبيرة التي تكبدها العراق في الماضي جراء الحروب أو عمليات الإبادة الجماعية والاعتقالات التعفسية والتعذيب، مما أدى الى نقص الرجال مقابل النساء، وهذا يعني أنهنّ أصبحنّ أكثرية في المجتمع

وتوجب إعطائهنّ الدور الأساس ليقمنّ بدورهنّ في بناء العراق، التي أصبحت من المهمات الضرورية والمفتاح للتطور والتقدم (مثنى، ٢٠٠٨، ٩١).

تقدم تنظيمات المجتمع المدني برامج تمكينية للمرأة في المجالات المختلفة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...)، ومن خلال الاطلاع على تقرير الشبكة العراقية للمؤسسات الأهلية الذي ضم خمسة عشر تقريرا حول دور تنظيمات المجتمع المدني في تمكين المرأة، يتضح لنا بأن غالبية الأنشطة والبرامج الموجهة للمرأة العراقية تنصب في مجال التمكين الاقتصادي من خلال تدريبها على بعض المهن وإكسابها بعض المهارات التي تمكنها من توفير مصدر دخل خاص بها، ومن بين البرامج والدورات التدريبية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية تقليدية ومتكررة مثل الخياطة والتطريز والسكرتارية وهناك اهتمام لمجال التمكين الاجتماعي من خلال نشر الوعي الصحي للمرأة، ورفع مستواها التعليمي، والاهتمام بموضوع العنف ضد المرأة في المجتمعات العراقية، ويعد مجال التمكين السياسي من أقل مجالات تمكين المرأة اهتماماً من قبل تنظيمات المجتمع المدني بالرغم من أنها تختلف من قطر عربي إلى آخر (هويدا علي، ٢٠٠٥، ٣٦).

وينبع الاهتمام بقضية عضوية المرأة في تنظيمات المجتمع المدني وبالأخص في مراكز صنع القرار لما يعول على عضوية المرأة في هذه التنظيمات من طرح قضايا المرأة على أجندتها، وذلك لأن المرأة العراقية تعاني من الإجحاف في الحصول على حقوق متساوية مع الرجل في المجتمع نتيجة للخلفية الثقافية للمجتمعات العراقية التي تعد مجتمعات أبوية ذكورية، وهذا ينعكس على انخراط المرأة العراقية في المجال العام والعملية السياسية على وجه الخصوص عبر مجموعة من المؤشرات أو المظاهر التي تمتد عبر خطوط العملية السياسية، فيبدو أن الهياكل القانونية لحقوق المواطنة قد وضعت حول نوع مجتمعي واحد ولم تتضمن حقوقاً تمس واقع المرأة المجتمعي بشكل خاص، فهي هياكل لا تضمن مساواة في الإمكانيات المتوفرة بين الرجال والنساء، ولكنها تعبر عن منظومة علاقات اجتماعية وسياسية ترى المرأة على هامش الحياة

العامة، ونفتقد لأدلة تشير الى الرغبة في تغيير تلك الرؤية، وهناك نضال لتنظيمات المجتمع المدني في سبيل حصول المرأة على حقوقها، ظهرت نوعية من تنظيمات المجتمع المدني تهتم بالدفاع عن حقوق المرأة وتوعية المرأة بحقوقها السياسية (عبدالكريم، ٢٠٠٤، ٣٦)، لتفعيل مشاركتها في مراكز صنع القرار، وهي منوطة بشكل أساسي في بلورة المهارات القيادية للمرأة وإظهار كفاءتها وذلك لا يتحقق إلا بإفساح المجال أمامها لخوض التجارب القيادية والتركيز على مهام تدريبها وتثقيفها وأعداد الكوادر النسائية المؤهلة، ما عدا ذلك فلا معنى لأي حديث عن المشاركة والديمقراطية وتكافؤ الفرص (الهاشمي، ٢٠٠٤، ٤).

أن مستقبل المرأة في مؤسسات المجتمع المدني قد يتغير وبشكل تدريجي معتمداً على تطوير المجتمع وتوطيد ثقافة الديمقراطية وممارساتها في احترام العمل الجماعي لو تمكنت مؤسسات المجتمع المدني من توطيدها في ذوات المنتمين اليها لأصبح المجتمع كتلة بناءة نابضة بالديمقراطية وانعكس ذلك انعكاساً واضحاً على السلطة القائمة (مؤسسات المجتمع المدني (م.م. م.)، د.ت).

جدول رقم (١)

رأي مؤسسات المجتمع المدني في المطلوب من الحكومة والبرلمان لدعم تمكين المرأة في المجالات المختلفة

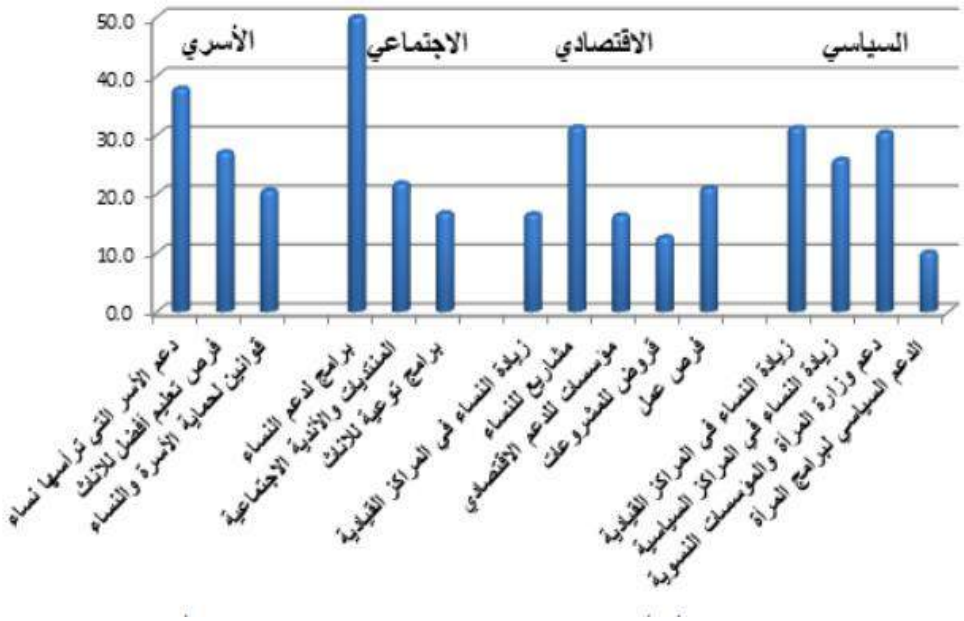

المصدر// التقرير الاعلامي عن مهام وانشطة دائرة التمكين السياسي للمرأة العراقية

فالمرأة العراقية اليوم أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها آو تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحات المرأة العراقية فعلاً، لذا فان مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثير في سياسة التنمية، وهناك مؤشرات إيجابية تمثلت في النمو الكمي في أعداد المؤسسات غير الحكومية والنقلة الكيفية في مناهج واقترابات هذه المؤسسات في التعامل مع الواقع (هويدا علي، ٢٠٠٥، ١١).

ويمكن القول أن ما نريده من المجتمع المدني هي ثلاث خطوات عريضة ستشكل دعامة الحقيقية لانطلاق نهضة مستقبل المرأة وهذه الدعائم تتمثل في :

١- تحسين الحياة الاجتماعية للمرأة من خلال التبصير والتوجيه بحقوق المرأة للسياسات الحكومية.

٢- دعم الفئات النسائية المهمشة في المجتمع والارتقاء بأوضاعها والتركيز على تلبية احتياجاتها، وهذه مرهونة برهان المجتمع المدني بتحقيق ما فشلت عنه غيره من السلطات ومؤسسات الدولة ((م.م. م.)، د.ت، ٢).

١- ايجاد وزارة شؤون المرأة للمجتمع المدني يعد عاملاً مساعداً في تدريب المرأة العراقية على ممارسة النشاط الطوعي والاستقلالية ولا بأس أن تعتمد الوزارة اموراً أداريه تسهيلية أكثر مما هي تعويقية (أحمد، ٢٠١٣، ٢٠٨).

٢- زيادة الوعي السياسي والقانوني للمرأة على نحو يسهم في قدرتها على المساهمة الفاعلة بأهمية تمثيلها ودعم المرشحات على مستوى عال من الثقافة والوعي ومهارات القيادة والعمل السياسي.

وترى الباحثة ان الخبرة التي اكتسبتها الكثير من النساء في مؤسسات العمل المجتمعي، من خلال المؤسسات النسوية أصبح لها بصمة واضحة في المجتمع، إذ ان هنالك منافسة على صعيد هذه المؤسسات مع الجنس الاخر من اجل اثبات القدرات وتحقيق اكبر قدر من التنمية المجتمعية، مما حدا بالكثير من النساء للعمل في هذه المؤسسات متجهة للعمل السياسي الرسمي لتحقيق الكثير من الإنجازات جعلهنَّ يتطلعنَّ الى مشاركة سياسية اكبر من اجل إيجاد تشريعات قانونية قادرة على التماشي ما تصبو اليه النساء من تحقيق ذواتهنَّ والمحافظة على الإنجازات التي أستطعن تحقيقها ضمن رؤية مجتمعية وثقافة واعية لما تعانيه المرأة من قيود تحول بينها وبين تحقيق قدراتها وأدوارها القيادية ورسم مستقبل للمرأة من خلال المشاركة السياسية الواسعة .

وخلاصة القول، أن تفعيل العلاقة بين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني تتوقف على قدرة مؤسسات المجتمع المدني والجهات المساعدة في تقديم خدماتها للمرأة، وتفعيل دورها السياسي، وممارسة الضغط على صناع القرار لإيصال صوت النساء المهمشات، وبذل الجهود عن طريق وسائل الإعلام في توعية المجتمع بأهمية دورها السياسي، وبناء علاقات ايجابية مع السلطة من أجل التأكيد على حقوق المرأة ، لذا فان المرأة العراقية أمامها فرصة مهمة لكي تثبت وجودها او تبلور فكراً نسوياً يعبر عن تصورات وطموحاتها ، لذا فان مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني هو صمام الأمان للدخول في برنامج واضح المعالم يعمل على تطوير إمكانياتها ويحارب التمييز ضد المرأة ويعمل على توضيح مطالبها وتوظيف اليات وتكافؤ الفرص بشفافية وديمقراطية لتكون قادرة على التأثر على سياسة التنمية .

Regional Studies Journal, Vol.16, No.51, January 2022 (101-142)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

المبحث الثالث

تقييم منظمة تمكين المرأة WEO(*)

ان منظمة تمكين المرأة (WEO) هي منظمة مستقلة غير ربحية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والفرص العادلة للمرأة للمشاركة بشكل هادف في جميع مجالات الحياة.

تضطلع المنظمة بالعمل على رفع قدرات المرأة علمياً وثقافياً واجتماعياً ودمجها في التنمية المستدامة مع اسم المنظمة بحيث ان المنطلق هو تمكين المرأة علمياً وفكرياً وتعليمياً، فإذا ما جددنا وعيها وبقي مرتبطاً بهويتها فإنها تصبح قادرة على طرق كل أبواب التمكين الأخرى سواء اقتصادية ام سياسية ام اجتماعية بكل ثقة ومسؤولية .

تؤمن المنظمة بأن حقوق الإنسان والحريات والوصول إلى صنع القرار والموارد هي ملك لكل من النساء والرجال دون أي تمييز في مجتمع سلمي وآمن تنعكس فيه المساواة بين الجنسين بوضوح في القوانين والسياسات ومبادرات السلام.

المطلب الأول : النظرة الايجابية

تعمل المنظمة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة العادلة للمرأة وإدماجها في جميع جوانب الحياة في العراق. تخطط منظمة تمكين المرأة الى القيام بذلك من خلال تمكين المرأة اقتصاديًا وسياسيًا، وإنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، والدعوة لتطوير السياسات والإصلاحات التي تتناول المساواة بين الجنسين والتبني الوطني وتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية، من خلال (منظمة تمكين المرأة (م.ت.م)، د.ت):

–المساواة بين الجنسين.

(*) **تأسست "منظمة تمكين المرأة" في ٢٠٠٤م، في محافظة أربيل شمال العراف، وتقوم على امانتها العامة الأستاذة سوسن الناشطة في مجال حقوق الانسان والمجتمع المدني، وقد أعطيت الاسم منذ نشأتها.**

- التمكين الاقتصادي للمرأة.
-القيادة النسائية والمشاركة السياسية.
-الالتزام بالاتفاقيات الدولية.
- تحقيق السلام والأمن.
-الالتزام بقواعد القانون.

وتهدف المنظمة ((م.ت.م)، د.ت):

اولاً:- تمكين المرأة: تعزيز دور المرأة للمشاركة بفعالية في جميع العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسلام والأمن على جميع المستويات والمجالات داخل المجتمع العراقي، من خلال الدفاع عن المبادئ الديمقراطية مثل الشفافية ومشاركة المواطنين في صنع القرار والتمثيل والمساءلة. كما تعمل أيضًا وبشكل كبير على مناصرة الخطة الوطنية العراقية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (١٣٢٥)[*] الذي يهدف إلى زيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية للمرأة في العراق((م.ت.م)، د.ت).

ثانياً:- إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي: القضاء على جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من آثاره على الناجيات وعائلاتهن.

ثالثاً:- تطوير السياسات والإصلاح: اعتماد وتنفيذ سياسات وقوانين وخطط مراعية للنوع الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص والمشاركة والتقاسم العادل للموارد.

رابعاً:- دعم الأشخاص المحتاجين ، مع التركيز بشكل خاص على النساء ، للوصول إلى فرص العمل الحر وكسب العيش المستدامة من خلال تزويدهم بالمهارات والمعرفة المحسنة والوصول إلى برامج توليد الدخل.

(*) تم اعتماد القرار رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن بالإجماع من قبل مجلس الامن في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠٠٠ حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعى، ويشمل تدريب العاملين في عمليات حفظ السلام في مجال حقوق المرأة واتخاذ اجراءات فعالة لحمايتهن، منشور على موقع منظمة الأمم المتحدة :
https://www.un.org/womenwatch/ods/

اما المجال الانساني تؤمن منظمة WEO بأن جميع المحتاجين يجب أن يتلقوا المساعدة الإنسانية دون أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي، ولكن يجب أن تستند إلى الحاجة وحدها، واستنادًا إلى أجندة المرأة للسلام والأمن (WPS)، وتعد حماية حقوق الإنسان أحد الأهداف الرئيسة لمنظمة WEO، لاسيما حقوق النساء والفتيات في عيش حياة خالية من العنف، إذ نقوم على زيادة الحماية وإعادة الإدماج والوعي للنساء والفتيات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من مجتمعات مختلفة.

وتبعاً لذلك، استطاعت "منظمة تمكين المرأة" في كيفية دمج المرأة العراقية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال أنشطتها بصورة أفضل، صوب تشاطها ونضالها وفق جملة من المحاور الاستراتيجية التي مزجت بين المستجدات الحاصلة على الساحة السياسية والمتعلقة تمكين السياسي للمرأة، بالضغط في أتجاه تفعيل المساواة الحقيقية بين الجنسين في التمتع بمجمل الحقوق السياسية، والولوج لمختلف المؤسسات السياسية والعامة.

جدول(٢) يبين عدد المشاريع التي نفذتها المنظمة

المجالات	عدد المشاريع	عدد المستفيدين
سبل العيش	١٩	١٨١،١١٩
الانسانية	٢٤	٨٣٥،١١٨
الحماية	٢٦	٢٦٥،٢٥٨
المناصرة	٢٧	٢٨٠،٢
المجموع	٩٦	٥٦١،٤٩٨

المصدر: نقلاً عن منظمة تمكين المرأة على الموقع الالكتروني :

https://iwecbo.org/

وبناءا على هذا التكييف لمصطلح "التمكين" يمكن القول ان "منظمة تمكين المرأة" ترى أن مصطلح "تأهيل" المرأة جزء من التمكين، لان الاخير أعمّ واشمل؛ فهو متعلق اصلاً بتملك الآليات وهي التعليم والصحة والمشاركة السياسية. أما التأهيل فهو متعلق بمجال محدد فقط وعلى سبيل المثال لا الحصر:

١- تأهيل المرأة تعليمياً يقصد به اعداد برامج لمحاربة الأمية او إعادة ادماجها في التعليم النظامي لتستكمل مسارها او توفير بنية تعليمية مستقبلة موازية، إذ تسعى منظمة تمكين المرأة إلى ان تدافع عن قضايا المرأة بحمولة قيمية وهوياتية منطلقة في الأساس على عالمية الإسلام وقيمه الحضارية ، مع انفتاح وتقبل ما فيه خير للإنسانية وللأسرة والمرأة .

٢- تنشط المنظمة في الجانبين الحقوقي والفكري الثقافي، اما عن مجالات عملها ففي الجانب الحقوقي/الفكري الثقافي تحديداً تقول الأستاذة سوسن :" نساهم في صياغة القوانين عن طريق آلية الترافع وتقديم المذكرات القانونية للجهات المسؤولة في الحكومة العراقية، كما اننا نشتغل على قضايا ثقافة وتجديد الفكر النسائي من خلال طروحاتنا المندمجة بين الاصالة والمعاصرة" ((م.ت.م)، د.ت).

المطلب الثاني : النظرة السلبية

لا بد ان نوضح ان التمكين السياسي داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدفع المرأة إلى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (زوجة، أم) لكونه عائقاً اساسياً في ممارستها السياسية، لذا فإن القائمات على العمل النسائي المستقل يجب ان تكون الأولوية لهنَّ بتحديد خط نضالي محدد العمل بها، لذا يجب على "منظمة تمكين المرأة" بالتركيز على التغيير المجتمعي والنهوض بالمجتمع المتشظي في العراق.

أن تأهيل المرأة العراقية على اصعدة عدة لتوعية وتدريب يؤمن لها تمكيناً حقيقياً فاعلاً يتجاوز الصورة إلى التأثير في المضمون والقرار، من خلال المشاركة

في المؤسسات العراقية المختلفة مشاركة تسهم في الحفاظ على كيان المجتمع سوياً وبنيان الأسرة قائماً وأن تكون ذات شخصية منفتحة وواعية تتصدر المشهد السياسي، وتكون لها الريادة في الفعل لا الصورة وحسب، وتسهم إسهاماً فاعلاً في التأثير في واقع العراق وترسم له مستقبلاً، من خلال الانفتاح على الآخر وبناء الشراكات والتعاون والتعامل مع الواقع (دلومي، ٢٠٠٦).

مع ان ظروف الحرب التي نشرت البطالة والفقر، أضحت المرأة العراقية بحاجة للتأهيل ومن المعلوم ان هنالك كثيرا من النساء العراقيات لم يكن عندهن تجربة عمل سابقة ولا مهارة ولا يحملنّ شهادة علمية هؤلاء كنّ بحاجة لعمل وتدريب وتأهيل، وهنالك قسم كنَّ يعملنَّ لكنهم اليوم بسبب النزوح او الهجرة بتنَّ اما تحدي البحث عن عمل او الخضوع لتدريب وممارسة اعمال جديدة أخرى لم يقمنَّ به من قبل ، هنا برزت الحاجة لمؤسسات المجتمع المدني وبرامج تدريبية تساعد المرأة العراقية على الكفاية بعيداً عن الاستغلال وذل السؤال، وبالفعل ظهرت مؤسسات كثيرة ومنها "منظمة تمكين المرأة" التي قدمت مثل هذ التدريب لكن بنطاق محدد وطريقة بدائية بعيد عن الاحترافية وجهل بقواعد المهنية المطلوبة في هكذا مشروعات، كما أن المنظمة لم تعد قادرة على تقديم التدريب المطلوب لشريحة واسعة من النساء ذوات الاحتياج كونها الإغاثة اعتمدت على العمل الاغاثي لا التنموي من جهة وظروف المخيمات وحركات النزوح التي تكررت في اكثر من مناطق العراق من جهة أخرى .

مما سبق يمكن القول ان القضايا السياسية والعسكرية وما فيها من تداخلات داخلية وإقليمية قد افرزت تعقيداً اجتماعياً كانت المرأة العراقية إحدى ابرز ضحاياه ووضعتها امام أسئلة سياسية وتنمية اجتماعية واخلاقية وثقافية وفكرية ، فقد عملت "مؤسسة تمكين المرأة" الداعمة للمرأة على فرض حالة تمكين المرأة العراقية سياسياً واجتماعياً من خلال نظام الكوتا التي تقوم على تحديد نسبة معينة للمشاركة النسائية التي كانت هذه المشاركة منذ بدايتها لم تعطي للمرأة العراقية القدرة على المشاركة الحقيقية في رسم الاحداث وتبرز الطاقات الخلاقة النسائية، اذ لم تتح إظهار ما تتمتع

به من نضج سياسي او ثقافي او اجتماعي ، لذا من الضروري التعويل توعية وتدريب المرأة، الامر الذي يؤمنان لها تمكيناً حقيقياً فاعلاً يتجاوز الصورة الى التأثير في المضمون والقرار، من مشاركة تسهم في الحفاظ على كيان المجتمع العراقي وبنيان الأسرة قائماً في شخصية المرأة المنفتحة والواعية التي تتصدر المشهد وتكون لها الريادة في الفعل لا الصورة وتسهم إسهاماً فاعلاً في التأثير في الواقع السياسي ورسم مستقبلها معبرة عن منطلقاتها ورؤيتها من خلال التمثيل الحقيقي للمرأة العراقية في العمل السياسي .

ومن هنا ترى الباحثة على " منظمة تمكين المرأة" ان تضطلع في تمكين النساء من خلال بناء القدرات والدعم الاستراتيجي من اجل تعزيز المشاركة والقيادة السياسية وتعزيز حقوق المرأة في السلام المستدام في العراق من خلال دعمها الذي سيطل في حجم العمل الذي تضطلع به المنظمة، وتكثيف جهودها للقيام بالعمل على زيادة وعي المرأة وتعريفها بحقوقها، وبإمكاناتها وقدرتها، وتنمية حسن المواطنة لديها، وتدريبها على مهارات القيادة والإدارة وصنع القرار السياسي، وبالتالي ان جهود "منظمة تمكين المرأة" تبقى محدودة ودون المستوى المطلوب خاصة ما يتعلق بجهودها الموجه للضغط باتجاه تفعيل الإجراءات الرامية الى تمكين المرأة سياسياً، فكان من الضروري للمنظمة ان تؤدي دوراً مركزياً في أثارة الاهتمام وتعبئة الرأي العام وتحفيز الهيئات الوطنية والقومية والدولية لإيلاء موضوع المرأة العراقية ما يستحقه من أهمية النهوض بأوضاع المرأة بالأوضاع التي تعيشها، والعمل على إشاعة مبدئ المساواة والعدالة والمشاركة السياسية واستثمار الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لإيصال خطابها الى كافة الشرائح من خلال الندوات والتجمعات الخطابية والصحف والمجلات والدراسات والإذاعة والتلفزيون والمواقع الالكترونية الدولية للمعلومات بتطوير إمكانياتها في المجال السياسي، إلا أنه بالرغم من تطور مؤشرات الكمية لتواجد المرأة في الحياة السياسية التي فرضتها المكتسبات القانونية التي تتمتع بها المرأة في العراق، إلا ان المشهد السياسي لا يزل يشير إلى ضعف وتدن لواقع الممارسة السياسية للمرأة ما

جعلها نتيجة حتمية لغياب تمكين سياسي حقيقي لها نظراً لما تشهده من اقصاء من دوائر صنع القرار السياسي، ومختلف السياسات العامة في البلاد.

الخاتمة

يمر العراق حالياً بعمليتين مترابطتين هما بناء أسس المجتمع المدني والتحول نحو الديمقراطية على الرغم من المخاطر والتحديات التي تواجه هاتين العمليتين، فالصلة بين العمليتين قوية، بل أنهما أقرب إلى أن تكونا عملية واحدة من حيث الجوهر ففي الوقت الذي تنمو فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة وتتبلور، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى توسيع دعائم المشاركة في الحكم.

وبالرغم من وجود اعداد من النساء بالحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣م، إلا ان ذلك لا يمكن النظر الى هذه الزيادة بأنها انعكاس لتوجه سياسي يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمل السياسي، فلا تزال النساء في الوزرات تنحصر بالأدوار التقليدية للنساء، التي يفرضها المجتمع، عدا استثناءات محدودة، بينما يحتكر الرجال تاريخياً المناصب الوزارية السيادية.

يمكن تفسير ذلك بغياب الاستقلالية لدى الغالبية العظمى من هذه المنظمات والجمعيات، ما جعل المرأة في واد ومطالبها في واد اخر، الامر الذي يفرض إلزامية إيجاد جمعيات نسائية عراقية، مبادرة ومتطورة وفعالة تقوم بالضغط والتأثير على السلطة الحاكمة من أجل وضع سياسات تخدم مصالح النساء للنهوض بحقوقهنّ على أساس المساواة بينهنّ وبين الرجال وتمكينهنّ في كل المجالات الحياة، خاصة المجال السياسي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تكثيف جهودها لإيجاد وبلورة مقاربة جديدة نسوية تقوم على اعتبار حقوق النساء جزءاً لا يتجزأ من حقوق الانسان موحداً غير قابل للتجزئة ايماناً منها باستحالة تحقيق الديمقراطية بغياب النساء كطرف فعال فيها، ولابد ان تتمحور حول كيفية جعل حركة المرأة السياسية جزءاً لا يتجزأ من حركة المجتمع.

لذا فان عملية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمرأة العراقية يعني بث المزيد من روح المسؤولية عندها تجاه التفكير والعمل على تقرير مصيرها وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز (تكثيف القرار) المجتمعي وتوحيده او الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الأهداف والحاجات المطلوبة، كما يعني إعطاء ضرورة تمكين المرأة في السياسات الوطنية، والعمل على جعل تمكين المرأة جزء اصيل من خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي، واشراكها في تصميم وتطبيق هذه الخطط وبناء الهياكل المؤسسية اللازمة .

ومما سبق يظهر ما ملخصهُ أنّ عمل مؤسسات المجتمع المدني يغلب عليها اتصالها المباشر بالمتغيرات السياسية التي تؤثر بأدوارها وتحدد أعمالها ونشاطاتها، وفق جملة من المحاور الاستراتيجية التي مزجت بين مطالب مرحلة التأسيس والمستجدات الحاصلة على الساحة السياسية والمتعلقة بضرورة تمكين السياسي للمرأة، بالضغط في اتجاه تفعيل المساواة الحقيقة بين الجنسين في التمتع بمجمل الحقوق السياسية، وفي الولوج لمختلف المؤسسات السياسية والعامة. وقد اوصت الدراسة بما ياتي:

١- تعزيز دعم المفاهيم الخاصة بحقوق المرأة وحمايتها في مؤسسات المجتمع المدني من خلال زيادة البرامج الاجتماعية والسياسية الهادفة الى تمكين المرأة وتعزيز قدرتها الذاتية.

٢- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية نشاطات وفعاليات المجتمع المدني للمرأة من خلال الدور الاعلامي في التوعية والتثقيف لمفاهيمه في مجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والانساني وغيرها.

١- تفعيل دور أجهزة الاعلام داخل مؤسسات المجتمع المدني من خلال إقامة دورات تدريبية لإعداد الملاكات الإعلامية فيها، وإقامة الندوات وعقد المؤتمرات إثارة مشاكل المرأة المختلفة واصدار صحف او مجلات ونشرات إعلامية الشأن النسوي.

٢- التأكيد على ضرورة تعليم المرأة وارتفاعها اعلى درجات السلم التعليمي له أهمية كبيرة لتجسيد التمكين السياسي الحقيقي للمرأة.

٣- غرس قيم ومبادئ التنشئة السياسية الصحيحة، وتتمثل نقطة البداية في البدء من المستوى الضيق، وهو الاسرة من خلال توعية المرأة بضرورة ان يكون لها صوت في بيتها الذي ينتج بدوره من خلال تمكينها اقتصادياً واجتماعياً.

٤- زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال زيادة دعم المرأة مادياً ومعنوياً لتؤدي رسالتها من خلال أنشطتها وبرامجها الهادفة الى زيادة الوعي النسوي وبضرورة العمل على تصحيح الرؤى التي من شأنها العمل على زيادة فرص المشاركة السياسية للمرأة.

٥- فتح المجال امام شراكة حقيقية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة والعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات النسوية وذلك من خلال ابراز دورها في المجتمع العراقي ، وفتح مجال امام مشاركة المرأة في المؤسسات الاهلية والحكومية وتقلد المناصب العليا وتعزيز دورها في كافة مؤسسات المجتمع المدني.

المصادر

أحمد، ع. (٢٠١٣). مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق The Future of Civil Society Institutions in Iraq. في *العراق ومحنة الديمقراطية(دراسات سياسية راهنة)*. الطباع للطباعة والنشر.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء (أ. ع. م. و). (د.ت). *دائرة المنظمات غير الحكومية في العراق The Department of Non-Governmental Organizations in Iraq*. www.ngoao.gov.iq

إيريش، ل.، وآخرون. (٢٠٠٧). *دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني Guide to Laws Affecting Civil Society Organizations*. (م. أ. شوبان (مترجم)). المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح.

بطرس، ن. (د.ت). دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي The Role of Women in Iraqi Civil Society Organizations. *جريدة بيت النهرين*، ١٢٤. http://www.bet-nahrain.org

التميمي، س. ع. ح. (٢٠٠٩). البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني رؤية تحليلية Democratic construction in Iraq and civil society an analytical vision. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*, ٤٠.

حسن، س. ع. (٢٠٠٥). *المشاركة السياسية للنساء في العراق Women's Political Participation in Iraq*. أوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة.

حسون، ع. (د.ت). *دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية The Role of Civil Society Organizations in the Advancement of Women in Arab Countries*. www.arab-hdr.org

حسين، س. إ. (2012). *No Title مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجاً Civil Society Institutions and Public Policy: Iraq as a Model*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النهرين.

دلومي، خ. (٢٠٠٦، مارس ١٢). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي The Role of Civil Society Institutions in the Democratic Transition*. http://www.marafea.org

رية، م. ع. أ. (٢٠١٧). دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية: انتخابات البلدية ٢٠١٥ أنموذجاً The Role of Civil Society in the Political Empowerment of Saudi Women: Municipality Election 2015 as a Model. *مجلة الإعلام والعلوم السياسية*، ٢١.

زياد عبد الصمد. (٢٠١٨، اكتوبر ٢٥). *دور منظمات المجتمع المدني في دعم تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية م The Role of Civil Society Organizations in Supporting Women's Representation and Political Participation*. https://ae.linkedin.com/pulse

سناقرة، ر. ي. ا. (٢٠١٦). *أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية The Impact of Civil Society Institutions on the Political Participation of Palestinian Women*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النجاح.

الشريفي، ع. (٢٠١٩). *المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠١٩-٢٠٢٠ Civil Society and Civil Movement 2019-2020*. المركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني.

شعبان، ع. ا. (٢٠١٢). *المجتمع المدني سيرة وسيرورة Civil Society Biography and Progress*. دار أطلس للنشر والترجمة.

شقير، ح. (٢٠٠٤). *دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات Guide to Arab Women's Political Participation*. المعهد العربي لحقوق الإنسان.

صديق، ع. (٢٠٠٢). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش Civil Society Institutions and their Role in Consolidating the

Principle of Dialogue and the Spirit of Coexistence. *المجلة العراقية لحقوق الإنسان*، ٥.

عباس، ن. ف. (٢٠١٦). المجتمع المدني في العراق. Civil Society in Iraq *مجلة العلوم السياسية*، ٤٥.

عبدالكريم، ن. (٢٠٠٤). المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة Civil Society in Iraq Towards Enhancing Opportunities for Growth and Participation. *مجلة الحكمة*، ٣٦.

عدلي، هـ. (٢٠١٧). *المشاركة السياسية للمرأة Women's Political Participation*. مؤسسة فريدريش إيبرت.

العزاوي، ب. ع. ا. (٢٠١٢، ديسمبر ٢٦). *الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في العراق، مفهوم وتوصيف مؤسسات المجتمع المدني العراقية The Legal Framework for the Work of Non-Governmental Organizations in Iraq, the Concept and Description of Iraqi Civil Society Institutions*. http://www.annabaa.org/nbanews

العطية، ف. (٢٠٠٤). المرأة العراقية عبر التاريخ Iraqi Women Throughout History. *مجلة المعرفة*.

عمران، ع. ج. (٢٠١٢). المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق Civil Society and the Political Process in Iraq. *مجلة العلوم السياسية*، ٣٤.

فؤاد الصلاحي. (د.ت). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية Role Of the Civil Society Institutions in the Civil Education*. http://www.wfrt.org

قدوري، س. (٢٠٠٨). مؤسسات المجتمع المدني وإمكانيتها من الحد من الفساد الإداري Civil Society Institutions and their Potential to Reduce Administrative Corruption. *مجلة المجتمع المدني وحقوق الإنسان*، ٤٤.

الكواري، ع. (د.ت). *دور المرأة في الهيئات المانحة والمستفيدة The Role of Women*

.in Donor and Beneficiary Institution
http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad/1.htm

مثنى، هـ. م. (٢٠٠٨). *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ The Political Participation of Iraqi Women After 2003*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة بغداد.

مفتي، م. أ. (٢٠١٤). *مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية) The Concept of Civil Society the Civil State (a Critical Analytical Study)*. دار البيان للنشر والتوزيع.

منظمة تمكين المرأة (م.ت.م) Women Consolidation Organization. (د.ت). https://iwecbo.org

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان (م.ح.ح.إ). (د.ت). *منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية Civil Society Organizations in Iraq and their Impact on Democratic Transformations*. www.hhro.org

مهنا، ك. (٢٠٠٠). *دور المجتمع المدني في لبنان لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية The Role of Civil Society in Lebanon to Ensure Economic and Social Rights*. مركز دراسات الحكمة، جامعة الحكمة.

مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل) Civil Society Institutions (Betting the Future). (د.ت). www.ruaal.wordpress.org

الهاشمي، ح. (٢٠٠٤، ابريل ١٦). *مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية The Responsibility of Civil Society Organizations Towards Iraqi Women*. http://www.rezgar.com

هدى خطيب شلق. (٢٠١٧، ابريل ٢٧). *أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية The Importance of the Role of Women in Political Participation*. https://lb.boell.org/ar/2017/04/27

هويدا علي. (٢٠٠٥). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة

إنفاق للخدمات الاجتماعية The Effectiveness of Civil Society Institutions and its Impact on the Formulation of a Spending policy for Social Services. *ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" للفترة (٢٨ – ٣٠ تشرين الثاني).*

وكالة الأنباء العراقية (و.ا.ع). (٢٠٠٦). *إرث مروع لعراق ما بعد الحرب The Horrific Legacy of Post-War Iraq.* http://al-iraqnews.net

(م.ح.ح.إ), م. ح. ل. ا. (د.ت). *منظمات المجتمع المدني في العراق وأثرها في التحولات الديمقراطية Civil Society Organizations in Iraq and their Impact on Democratic Transformations*. www.hhro.org

(و.ا.ع), و. ا. (2006). *No Title إرث مروع لعراق ما بعد الحرب The Horrific Legacy of Post-War Iraq.*

أحمد, ع. (٢٠١٣). مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق The Future of Civil Society Institutions in Iraq. *في العراق ومحنة الديمقراطية(دراسات سياسية راهنة)*. الطباع للطباعة والنشر.

إيريش, ل., & آخرون. (٢٠٠٧). *دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني Guide to Laws Affecting Civil Society Organizations.* (م. أ. شوبان (مترجم)). المركز الدولي لقانون المنظمات غير الهادفة للربح.

التميمي, س. ع. ح. (٢٠٠٩). "البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني رؤية تحليلية "Democratic construction in Iraq and civil society an analytical vision". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, ٤٠.*

الشريفي, ع. (٢٠١٩). *المجتمع المدني والحراك المدني ٢٠١٩-٢٠٢٠ Civil Society and Civil Movement 2019-2020.* المركز المدني للدراسات والإصلاح القانوني.

العزاوي, ب. ع. ا. (٢٠١٢, ديسمبر ٢٦). *الإطار القانوني لعمل المنظمات غير الحكومية في العراق، مفهوم وتوصيف مؤسسات المجتمع المدني العراقية The Legal Framework for the Work of Non-Governmental Organizations in Iraq, the Concept and Description of Iraqi Civil Society Institutions.*

http://www.annabaa.org/nbanews

العطية, ف. (٢٠٠٤). المرأة العراقية عبر التاريخ Iraqi Women Throughout History. *مجلة المعرفة*.

الكواري, ع. (د.ت). *دور المرأة في الهيئات المانحة والمستفيدة The Role of Women in Donor and Beneficiary Institution*. http://www.ayamm.org/arabic/Marsad/marsad 1.htm

الهاشمي, ح. (٢٠٠٤, ابريل ١٦). *مسؤولية منظمات المجتمع المدني تجاه المرأة العراقية The Responsibility of Civil Society Organizations Towards Iraqi Women*. http://www.rezgar.com

الوزراء, ا. ا. ل. (أ. ع. م. و. (د.ت). *دائرة المنظمات غير الحكومية في العراق الأمانة The Department of Non-Governmental Organizations in Iraq*. العامة لمجلس الوزراء www.ngoao.gov.iq .

بطرس, ن. (د.ت). دور المرأة في منظمات المجتمع المدني العراقي The Role of Women in Iraqi Civil Society Organizations. *جريدة بيت النهرين*, ١٢٤ . http://www.bet-nahrain.org

حسن, س. ع. (٢٠٠٥). *المشاركة السياسية للنساء في العراق Women's Political Participation in Iraq*. أوراق عمل لمؤتمر وزارة الدولة لشؤون المرأة.

حسون, ع. (د.ت). *دور منظمات المجتمع المدني في نهوض المرأة في البلدان العربية The Role of Civil Society Organizations in the Advancement of Women in Arab Countries*. www.arab-hdr.org

حسين, س. إ. (2012). *No Title مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجاً Civil Society Institutions and Public Policy: Iraq as a Model*. *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النهرين.

دلومي, خ. (٢٠٠٦, مارس ١٢). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي The Role of Civil Society Institutions in the Democratic Transition*. http://www.marafea.org

رية, م. ع. أ. (٢٠١٧). دور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة السعودية: انتخابات البلدية ٢٠١٥ أنموذجاً The Role of Civil Society in the Political Empowerment of Saudi Women: Municipality Election 2015 as a Model. *مجلة الإعلام والعلوم السياسية*, ٢١.

زياد عبد الصمد. (٢٠١٨, اكتوبر ٢٥). *دور منظمات المجتمع المدني في دعم تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية م The Role of Civil Society Organizations in Supporting Women's Representation and Political Participation*. https://ae.linkedin.com/pulse

سناقرة, ر. ي. ا. (٢٠١٦). *أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية The Impact of Civil Society Institutions on the Political Participation of Palestinian Women.* *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النجاح.

شعبان, ع. ا. (٢٠١٢). *المجتمع المدني سيرة وسيرورة Civil Society Biography and Progress*. دار أطلس للنشر والترجمة.

شقير, ح. (٢٠٠٤). *دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات Guide to Arab Women's Political Participation*. المعهد العربي لحقوق الإنسان.

صديق, ع. (٢٠٠٢). مؤسسات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش Civil Society Institutions and their Role in Consolidating the Principle of Dialogue and the Spirit of Coexistence. *المجلة العراقية لحقوق الإنسان*, ٥.

عباس, ن. ف. (٢٠١٦). المجتمع المدني في العراق .Civil Society in Iraq *مجلة العلوم السياسية*, ٤٥.

عبدالكريم, ن. (٢٠٠٤). المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة Civil Society in Iraq Towards Enhancing Opportunities for Growth and Participation. *مجلة الحكمة*, ٣٦.

عدلي, هـ. (٢٠١٧). *المشاركة السياسية للمرأة Women's Political Participation*. مؤسسة فريدريش إيبرت.

عمران, ع. ج. (٢٠١٢). المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق Civil Society and the Political Process in Iraq. *مجلة العلوم السياسية*, ٣٤.

فؤاد الصلاحي. (د.ت). *دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية Role Of the Civil Society Institutions in the Civil Education*. http://www.wfrt.org

قدوري, س. (٢٠٠٨). مؤسسات المجتمع المدني وإمكانيتها من الحد من الفساد الإداري Civil Society Institutions and their Potential to Reduce Administrative Corruption. *مجلة المجتمع المدني وحقوق الإنسان*, ٤٤.

مؤسسات المجتمع المدني (رهان المستقبل) Civil Society Institutions (Betting the Future). (د.ت). www.ruaal.wordpress.org.

مثنى, هـ. م. (٢٠٠٨). *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ The Political Participation of Iraqi Women After 2003*، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد.

مفتي, م. أ. (٢٠١٤). *مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية) The Concept of Civil Society the Civil State (a Critical Analytical Study)*. دار البيان للنشر والتوزيع.

منظمة تمكين المرأة (م.ت.م) Women Consolidation Organization. (د.ت). https://iwecbo.org

مهنا, ك. (٢٠٠٠). *دور المجتمع المدني في لبنان لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية The Role of Civil Society in Lebanon to Ensure Economic and Social Rights*. مركز دراسات الحكمة، جامعة الحكمة.

هدى خطيب شلق. (٢٠١٧, ابريل ٢٧). *أهمية دور المرأة في المشاركة السياسية The Importance of the Role of Women in Political Participation*. https://lb.boell.org/ar/2017/04/27

هويدا علي. (٢٠٠٥). فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية The Effectiveness of Civil Society Institutions and its Impact on the Formulation of a Spending policy for Social Services. ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" للفترة (٢٨ – ٣٠ تشرين الثاني).